مشـروع بيان دولة قطر

أمـــام

الحوار التفاعلي الثاني المعني بـ " مكافحة أوجه عدم المساواة، تمكين النساء والفتيات، وعدم ترك أحد خلف الركب"

المنعقد خلال قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

الجمعة، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥

يرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

سعادة الرئيسان المُشاركان،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

أود بدايةً أن أتوجه ببالغ الشكر على كافة الجهود المبذولة للتحضير لهذه المناقشة التفاعلية الهامة، والتي تؤكد على الاهتمام العالمي لبذل المزيد من الجهود للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وكفالة ألَّا يتخلَّف أحد عن الركب في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أصحاب السعادة،

تتسم مداولاتنا اليوم بأهمية خاصةً نظراً لما تُشكِّلهُ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من فرصة سانحة لمواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية، وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، مع مراعاة مستويات التنمية الوطنية المختلفة، واحترام السياسات والأولويات الوطنية والثقافية للدول.

وهنا نود التأكيد بأنَّه لا يمكننا تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من دون الإقرار بالإسهامات القيمة للنساء والفتيات، وإيلاء الاهتمام الواجب لقضاياهنَّ في إطار هذه الخطة وإشراكهنَّ فعلياً في تنفيذها. ولا يمكننا تذليل التحديات التي تواجه المجتمعات من دون وضع النساء ضمن الأولويات الوطنية، وتحقيق تكافؤ الفرص، ومكافحة أوجه عدم المساواة وخاصةً للواتي يعشن في ظروف غير مقبولة من الفقر والتهميش.

أصحاب السعادة،

تولي دولة قطر أهمية بالغة لمسألة تمكين المرأة من ممارسة كافة حقوقها، ولقد تم تكريس ذلك من خلال الدستور والتشريعات، حيث تَحرُص الدولة على تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين، وهو الأمر الذي تؤكد عليه أحكام الشريعة الإسلامية وتعاليم ديننا الحنيف، كما عملت على دمج قضايا

المرأة، ولا سيما تلك المتعلقة بتوفير العمل اللائق وتعزيز الحماية الاجتماعية لها في جميع الاستراتيجيات والخطط الوطنية، ومنها الاستراتيجية العامة للأسرة. كما انضمت الدولة أيضاً للعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تكرِّس حقوق الإنسان للمرأة.

ولقد اعتمدت دولة قطر أيضاً سياسة استباقية ووقائية لحماية حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الإنسان للمرأة بشكل خاص، تمثلت في صياغة رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي تشير إحدى ركائزها إلى تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية.

السيدات والسادة،

نود أن نعرب عن إيماننا الراسخ بأنَّ تعزيز حقوق الإنسان للمرأة مرتبط بتكريس فعلي لحقوق وواجبات الأسرة التي هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، وأحد العوامل التمكينية التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة، وتساهم بشكل فعال في دعم الجهود المبذولة لمكافحة أشكال عدم المساواة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

كما إنَّ النمو المستدام والمنصف يتطلَّب القضاء على الفقر بجميع أشكاله، وضمان الحق في التعليم الجيد المنصف والشامل، وتمكين ومشاركة كافة فئات المجتمع ومن بينها النساء والفتيات.

أصحاب السعادة،

نتطلَّع إلى أن تُفضي مسيرة أعمالنا لإحداث التغيير المنشود، وعدم ترك أحد خلف الركب، ونؤكد حرصنا في أن نكون شريكاً ناشطاً وفاعلاً في مسعانا المشترك نحو تحقيق المساواة وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، وتمكينها

لأداء الـدور الهـام الـذي تضـطلع بـه كونهـا شـريكاً أساسـياً فـي التنميـة وتُشـكل نصف المجتمع.